

تحرك عاجل

تعرض محامية مسجونة ظلماً لمعاملة لاإنسانية

تخضع المحامية والإعلامية التونسية سنية الدهماني للاحتجاز التعسفي منذ أن ألقَت قوات الأمن القبض عليها وهي في مقر نقابة المحامين التونسية في العاصمة تونس في 11 ماي/أيار 2024. وتواجه سنية خمس دعاوى قضائية منفصلة، كلها ناجمة عن ممارستها لحقها في حرية التعبير؛ وهي محتجزة حالياً في سجن منوبة في ظروف قاسية ولاإنسانية، من بينها التعرض للبرد القارس، وعدم تلبية الضروريات الأساسية. ويجب على السلطات التونسية الإفراج عن سنية الدهماني فوراً وبدون قيد أو شرط، وإلغاء أحكام الإدانة الجائرة الصادرة بحقها، وإغلاق التحقيقات الجنائية التي تخضع لها بدون أي سند.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد
طريق حلق الوادي
الموقع الأثري بقرطاج، تونس
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn
تويتر: @TnPresidency

فخامة الرئيس، تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم هذه الرسالة للإعراب عن قلقي البالغ بشأن السجن الجائر وطويل الأمد للمحامية التونسية سنية الدهماني؛ وهي مسجونة بسبب ممارستها حقها في حرية التعبير، بما في ذلك انتقادها العلني لظروف الاحتجاز في السجون التونسية، فضلاً عن سوء معاملة اللاجئين والمهاجرين في البلاد.

في أعقاب التصريحات العلنية التي أدلت بها سنية خلال لقاءاتها المعتادة في البرامج التلفزيونية والإذاعية، قامت السلطات التونسية بتحريك خمس دعاوى قضائية منفصلة ضدها. وأدينَت بالتهم الموجهة إليها، وحُكِمَ عليها بالسجن في اثنتين من هذه الدعاوى. وفي 6 جويلية/تموز 2024، حكمت المحكمة الابتدائية بتونس على سنية الدهماني بالسجن لمدة عام بتهمة الإدلاء بتعليق ساخر خلال برنامج تلفزيوني، ثم خفضت المدة إلى ثمانية أشهر عند استئناف الحكم. وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024، حكمت المحكمة نفسها عليها بالسجن عامين إضافيين في دعوى منفصلة بسبب تسليطها الضوء على الممارسات العنصرية والتمييزية في تونس. واستند قرار الإدانة في كلتا القضيتين إلى المرسوم عدد 54 لسنة 2022 بالغ القسوة، المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. وتواجه سنية الدهماني ثلاث دعاوى أخرى لم يفصل القضاء فيها بعد، وتتعلق جميعاً بممارستها حقها في حرية التعبير.

تكابد سنية ظروفاً قاسية ولاإنسانية أثناء احتجازها في السجن؛ فهي تتعرض لتقلبات شديدة في درجات الحرارة، بما في ذلك البرد القارس في الشتاء بسبب نافذة مكسورة. وترفض سلطات السجن السماح لأسرتها بإحضار ملابس ثقيلة أو أطعمة لها، مما أدى إلى معاناتها من سوء التغذية وانخفاض شديد في وزنها. وصارت تعاني من مشكلات صحية خطيرة، من بينها السكري، وآلام في الظهر، وتورم في الساقين، وارتفاع ضغط الدم. كما تُحرم سنية الدهماني من الضروريات الأساسية والرعاية الصحية الكافية، مثل الثياب النظيفة والأدوية، في الوقت الذي تقاسي فيه معاملة مهينة على أيدي حراس السجن. ففي 20 أوت/أب 2024، على سبيل المثال، قبل جلسة محاكمتها، أخضعتها السلطات لتفتيش بدني مهين، وأجبرتها على التعري، مما يشكل انتهاكاً لسلامتها البدنية والنفسية. ويشارك سنية الدهماني في زنازنتها أربع محتجزات أخريات، بما في ذلك المرضاض، مما يهدر خصوصيتها. وتتسم زنازنتها بسوء حالة النظافة فيها، وعدم توفر الماء الساخن، وتفشي الجرادان والحشرات.

أهيب بكم إطلاق سراح سنية الدهماني فوراً وبدون قيد أو شرط، وإلغاء أحكام الإدانة والسجن الجائرة الصادرة بحقها، وإغلاق التحقيقات الجنائية التي تخضع لها بدون أي سند. وإلى حين الإفراج عنها، ينبغي السماح لها بالاتصال بعائلتها ومحاميها، وإتاحة الرعاية الصحية الكافية لها، واحتجازها في ظروف تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

سُنية الدهماني هي محامية وشخصية إعلامية بارزة، تبلغ من العمر 59 سنة، وكثيراً ما تستضاف في البرامج الإذاعية والتلفزيونية مثل برنامج "إيميسيون إمبوسيبيل" (Émission Impossible) على محطة راديو إي إف إم (IFM) وبرنامج "الدنيا زينة" على قناة قرطاج+. وتواجه سُنية خمس دعاوى قضائية منفصلة بسبب ما أدلت به من تصريحات علنية تنتقد السلطات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، [استدعاهَا](#) قاضي تحقيق بعدما قدمت الهيئة العامة للسجون والإصلاح شكوى ضدها، عقب إدلائها بتصريحات انتقادية لظروف الاحتجاز داخل السجون في أحد البرامج الإذاعية. وفي قضية منفصلة، [استدعاهَا](#) قاضي تحقيق في جانفي/كانون الثاني 2024، بعدما قدمت وزيرة العدل ليلي جفال [شكوى](#) ضدها بسبب انتقادها للسلطات التونسية، وقلها إن "الزج بالناس في السجون ليس إنجازاً".

وفي 7 ماي/أيار 2024، أدلت سُنية الدهماني بتصريحات انتقادية حول أوضاع الهجرة في تونس خلال أحد البرامج التلفزيونية. وقالت: "شوف هاك البلاد الهائلة إल्ली شايعين فيها اماليها". وفي 9 ماي/أيار، أعلنت سُنية أنها تلقت استدعاءً من أحد قضاة التحقيق. ويجري التحقيق معها بموجب الفصل 24 من المرسوم عدد 54 لسنة 2022، الذي ينص على السجن لمدة خمسة أعوام وغرامة مالية قدرها 50,000 دينار تونسي (نحو 16,000 دولار أمريكي) للمعاقبة على استعمال شبكات الاتصال لإنتاج، أو نشر، أو إرسال "أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة" أو "وثائق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير" بهدف الإضرار بالغير أو تشويه سمعته أو التحريض على ممارسة العنف ضده أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان، أو الحث على الكراهية. وتُضاعف العقوبات المقررة إذا كان المُستهدف من "الأخبار الكاذبة" موطئاً عمومياً. وفي 11 ماي/أيار 2024، اقتحم أفراد ملثمون من قوات الأمن، يرتدون ملابس مدنية، مقر نقابة المحامين في تونس العاصمة لإلقاء القبض عليها.

وتجري الملاحقات القضائية لسُنية دهماني على خلفية حملة تزداد شراسة لقمع حرية التعبير. وفي 13 ماي/أيار 2024، استدعت السلطات القضائية الممثلين القانونيين لمحتفي راديو خاصتين وقناة تلفزيونية، على وجه التحديد إي أف أم وديوان إي إف إم وقرطاج+، لاستجوابهم؛ حيث سئلوا عن عمل الصحفيين لديهم ووجهت إليهم أسئلة عامة أخرى، بحسب ما ذكره محاموهم. وعقب اعتقال سُنية الدهماني، أعلنت الهيئة الوطنية للمحامين [إضراباً](#) في 13 ماي/أيار 2024، احتجاجاً على الاعتقال التعسفي لزميلتهم. وقد أعربت [السلطات الفرنسية والاتحاد الأوروبي](#) عن بواغث قلقهما حيال حملة الاعتقالات التي استهدفت أفراداً من منظمات المجتمع المدني والصحفيين، بمن فيهم سُنية الدهماني.

وفي 22 ماي/أيار 2024، حكمت المحكمة الابتدائية بتونس على الصحفيين البارزين برهان بسيس ومراد الزغدي بالسجن سنة بموجب الفصل 24 من [المرسوم عدد 54 لسنة 2022](#)، بعد 11 يوماً من القبض عليهما، بتهمة تعمد "استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتصال لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان". وفي 30 جويلية/تموز 2024، خففت محكمة الاستئناف بتونس عقوبة السجن المفروضة عليهما إلى ثمانية أشهر.

ومنذ إصدار [المرسوم عدد 54 لسنة 2022](#) في 13 سبتمبر/أيلول 2022، كُتفت السلطات استهدافها للأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير. وكان قد استُدعي 22 شخصاً على الأقل، من بينهم محامون وصحفيون ومدونون ونشطاء سياسيون، للاستجواب أو لأوقوا قضائياً أو حُكم عليهم بالسجن، على خلفية تصريحات علنية اعتُبرت أنها تنتقد السلطات؛ واستندت حالات 13 منهم على الأقل إلى [المرسوم عدد 54 لسنة 2022](#)، وجاء معظمها عقب شكاوى مقدمة من جهات حكومية. ويُعارض المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مع معاهدات حقوق الإنسان، ومن بينها أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذان تشكل تونس دولة طرفاً فيهما. فتضمن المادة 9 من الميثاق الأفريقي والمادة 19 من العهد الدولي الحق في حرية التعبير، في حين أن القيود المفروضة على هذا الحق استناداً إلى مسميات مبهمّة وغامضة الصياغة كـ"الأخبار الكاذبة" وغير ذلك من الأحكام القمعية الواردة في قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، لا تفي بمتطلبات القانونية والضرورة والتناسب.

ومنذ استيلاء الرئيس سعيد على السلطة في 25 جويلية/تموز 2021، استحوذ على صلاحيات الطوارئ، زاعماً أنها ممنوحة له بموجب الدستور التونسي لعام 2014. وتشهد أوضاع حقوق الإنسان في تونس، منذ فيفري/شباط 2023، [تدهوراً](#) متسارعاً، إذ استُهدف العديد من رموز المعارضة والمعارضين والأعداء المُفتَرَضين للرئيس ومنتقدي الحكومة وتعرّضوا للمضايقات. وتُعد الحملة القمعية التي تُشن على المعارضة ومنتقدي السلطات اعتداءً سافراً على سيادة القانون وحقوق الإنسان في تونس، التي تشمل الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي والحقوق التي تحظى بالحماية بموجب المواد 19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد 9 و10 و11 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: العربية والفرنسية والإنكليزية.
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 يونيو/حزيران 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: سُنية الدهماني (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/8054/2024/ar>